**مذكرة إخبارية**

**حول الوضعية الاقتصادية خلال الفصل الثاني من سنة 2015**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية خلال الفصل الثاني من سنة 2015 ارتفاعا في وتيرة نمو الاقتصاد الوطني التي بلغت 4,3% عوض 2,6% خلال نفس الفترة من سنة 2014. ويعزى هذا النمو إلى التحسن القوي للنشاط الفلاحي و إلى وتيرة النمو المتواضعة للأنشطة غير الفلاحية.**

في هذا الإطار، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، ارتفاعا بنسبة 14% في الفصل الثاني من سنة 2015 عوض انخفاض قدره3,8% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ويرجع هذا، إلى ارتفاع أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 14,9% عوض انخفاض نسبته 3,6% وارتفاع أنشطة الصيد البحري بنسبة 2,8% عوض انخفاض بنسبة 7,2%.

وعرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** تباطؤا في وتيرة نموهاحيث ارتفعت بنسبة0,9% عوض 2,5% خلال الفصل الثاني من السنة الماضية. ويرجع هذا، إلى انخفاض القيم المضافة لأنشطة:

* الصناعة الاستخراجية بنسبة 3,8% عوض ارتفاع قدره 6,2%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 0,3% عوض ارتفاع نسبته 1,7%؛

وإلى ارتفاع أنشطة:

* الماء والكهرباء بنسبة 5,4% عوض 6,3%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 1,5% نفس المعدل المسجل سنة من قبل.

وبدورها، ارتفعت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** بنسبة 2% عوض 2,7% نفس الفترة من السنة الماضية. وباستثناء أنشطة الفنادق والمطاعم التي سجلت انخفاضا في قيمتها المضافة بنسبة 3,4% مقابل ارتفاع قدره 3,3%، عرفت جميع مكونات هذا القطاع ارتفاعا:

* البريد والمواصلات 5,3% عوض 5,7%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات 2,8% مقابل 2,2%؛
* التجارة 2,7% عوض 2,4%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي 2% عوض 2,6%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي 1,4% مقابل 1,8%؛
* الخدمات المالية والتأمينية 1,2% بدل 2%؛
* النقل 0,8% بدل 6,4%.

وهكذا، سجلت **القيمة المضافة الاجمالية** المحققة من طرف مجموع الأنشطة الاقتصاديةارتفاعا نسبته 3,2% عوض 1,7% خلال الفصل الاول من سنة 2014.

في المجمل، حقق **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم خلال الفصل الثاني من سنة 2015 نموا نسبته 4,3% عوض 2,6% السنة الماضية وذلك أخدا بعين الاعتبار ارتفاع الضريبة على المنتوجات الصافية من الإعانات بنسبة 14,4% عوض 11,8%.

وبالأسعار الجارية، سجل الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا بنسبة 5,4% عوض 2,2%، مما نتج عنه ارتفاعا في المستوى العام للأسعار بنسبة 1,1% عوض انخفاض بنسبة 0,4% سنة من قبل.

**ويوجد رفقته الجدول المتعلق بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الثاني من سنة 2015**

